وكان هذا المرسوم، لدى عرضه على المجلس الاستشاري، في جلسته السادسة، بتاريخ ١٩٢١/٣/٨، للتشاور بشأنه وابداء الرأي فيه قبل اصداره، أثار عاصفة من المخاوف والانتقادات من الجانب العربي[١٥]. ولكن ذلك لم يؤد الى تغيير موقف المندوب السامي وادارته.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان المجلس الاستشاري لم يكن يملك، قانوناً، اكثر من صلاحية المشورة وابداء الرأي في ما يعرض عليه من مراسيم، أو مشاريع قوانين. الّا ان الآراء التي كان يبديها اعضاؤه وانتقاداتهم واعتراضاتهم كانت تؤدي، في بعض الاحيان، الى تعديل بعض المواد، أو تأجيلها، أو الغائها كلّياً. وبالتالي، فان العبارة التي كانت تتصدر مختلف المراسيم والاوامر كانت تشير الى ان «المندوب السامي لفلسطين، وبعد التشاور مع المجلس الاستشاري، يصدر ما يلي: ...». ولكن الحال كان مختلفاً بالنسبة الى مرسوم المجالس المحلية.

بعد قراءة المرسوم المقترح من جانب المندوب السامي، بادر سليمان طوقان الى مناقشة المرسوم، مشيراً الى ان اصداره يعني الافساح في المجال لانشاء مجالس محلية في احياء بعض المدن الى جانب المجالس البلدية القائمة، الامر الذي سيؤدي الى فوضى ادارية لا حاجة اليها. وأيده في ذلك د. حبيب سالم (الناقد الاول كما كان يسمّيه صموئيل)، محذّراً من ان انشاء مجلس محلي واحد في أحد الاحياء، في مدينة ما، سيعني منح الحق لجميع الاحياء الاخرى في المطالبة بمجالس محلية مستقلة، مما سيتسبّب في اشكالات ومتاعب، وسيقضي على فرص الوحدة الوطنية التي يرغب الجميع فيها.

تبرّع للرد على هذه النقاط السكرتير القضائي للمندوب السامي، نورمان بنتويتش، اليهودي الصهيوني الذي كان احد الاعمدة الرئيسة التي ارتكز عليها المشروع الصهيوني في فلسطين، فأشار الى أن اجراء من هذا النوع كان ضمن توصيات «لجنة الضرائب البلدية» التي وجدت ان أحد أحياء مدينة يافا (تل ـ ابيب بالتحديد) كان يفرض على سكانه ضرائب لاغراض خاصة اضافة الى الضرائب المدفوعة لبلدية يافا. وأضاف، انه من المرغوب فيه اضفاء شرعية على هذه الضرائب الخاصة! وأيده في ذلك المندوبان اليهوديان، دافيد يلين واسحق بن ـ تسفي، قائلين ان عدم الموافقة على هذا المرسوم سيعني ان دافعي الضرائب، من سكان يافا، سوف يساهمون في تمويل تحسينات في تل ـ ابيب لن يشاركوا في الاستفادة منها؛ كما ان سكان حي تل ـ ابيب سوف يحرمون الحق في تنفيذ هذه التحسينات، في حال عدم قدرة بلدية يافا على القيام بذلك. ومن الواضح ان الهدف الحقيقي لهذا المرسوم هو اتاحة المجال للمستوطنين اليهود في تل ـ ابيب للاستقلال التام عن بلدية يافا، وبالتالي تطوير هذا الحي ليصبح المدينة اليهودية الكبرى في فلسطين. وفي محاولة من جانب الادارة المدنية ازالة مخاوف الجانب العربي، شدّد مدير دائرة الضرائب والدخل، بارون، على الاعباء المالية التي سيتحمّلها سكان تل ـ ابيب نتيجة لهذا المرسوم، حيث انهم سيواصلون دفع الضريبة لبلدية يافا، بالاضافة الى الضرائب الخاصة بمجلسهم المحلي، وذلك يعني ان دافع الضريبة في تل ـ ابيب سيتحمّل مبلغ ٢٠٠ قرش سنوياً، في حين يدفع مثيله في القدس ٥٠ قرشاً فقط للبلدية؛ وبالتالي، فانه لا خوف من مطالبة احياء اخرى في المدن الفلسطينية بمجالس محلية مستقلة، نظراً الى ما يعنيه ذلك من اعباء مالية جسيمة. وعلى الرغم من النقاشات الحادة التي دارت داخل المجلس بشأن هذا المرسوم، الّا انه أقرّ في الجلسة السابعة[١٦]، التي عقدت بتاريخ ١٩٢١/٤/٥، بعد اجراء تعديل عليه يشترط موافقة مجلس البلدية المعني بالامر. وتبع ذلك تعديل آخر بتاريخ ١٩٢١/١١/٢، نشر في «الجريدة الرسمية» بتاريخ ١٩٢١/١١/١٥، منح المجلس شخصية اعتبارية (juristic personality) تخوّله حق المشاركة في العقود، وحيازة الملكية غير المنقولة والتصرف بها، والحصول على قروض،